

قراءة خاصة - 2

حسين أبو النمل*

جدل الآليات الخارجية والداخلية في إعادة تكوين المجتمع الفلسطيني

جميل هلال، "الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005. 336 صفحة. 10 دولارات.

لا ريب أن توصيف الكاتب لواقع حال طبقة بكاملها بأنه في فوضى لم يكن حكماً مهماً وحساساً فقط، بل مسنداً أيضاً. فقد أقامه على بحث متأن وشامل جمع تدقيق المفاهيم وتأصيلها، إلى شهادات شخصيات تشكل "نماذج مفاهيمية"، أي قدرة على إعطاء "رأي عن وضع فئة [اجتماعية] تعاشها أو تلم بأوضاعها" (ص 8). إلى استخدام المعطى الرقمي، وصولاً إلى التحليل والاستنتاج، الذي حين قدم ترك، لحكمة معرفية، مفتوحاً أو محل استدراك أو متابعة لاحقة.

إننا أمام نص مركب يجمع الإطار النظري والمرجعية الفكرية، إلى الوقائع الاجتماعية الحية والمتحركة لحد الفوضى، إلى التحليل والاستنتاج المتجاوز للاجتماعي إلى السياسي والنفسي. نص لا يجازف من يدرجه في نطاق أدب الاقتصاد - الاجتماع السياسي، أو ينطلق منه لتحليل وتحديد الشخصية الفلسطينية، على ما فيها من محفزات متناقضة وملامح مضطربة من تناقض واضطراب، بل فوضى سلّم القيم، المتأرجح على تسارع بين أقصى درجات الإيثار وأدنى مستويات الأنانية.

(1) حول منهج البحث

إذ يفترض أن تملك النصوص المركبة وحدتها/منطقها الداخلي، الذي هو معيار استقامتها المنهجية وقيمتها الفكرية، فإن نص جميل هلال المركب هذا كان مستوفياً ذلك، لناحية شمولية وتوازن تناول كل عنوان منفرداً وعلاقته المنسجمة مع عاده، ولناحية الوصول إلى النتيجة نفسها، سواء انطلقنا من المستوى النظري، المبني على خبرات تاريخية متراكمة وعامة، إلى المستوى التطبيقي، أي الراهن والمعاش والمحلي، أو انطلقنا من العكس. يصح ما تقدم أيضاً على دلالة المعطيات الرقمية والتي تتماشى مع الاتجاه العام للشهادات الحية والتجربة المعاشة. بدأ الكتاب سطره الأول مع سؤال: "لماذا حددت هذه الدراسة الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة موضوعاً لها ومشروع الدولة المستقلة ما زال مستعصياً؟" (ص 1)، والذي يضمن أسئلة فرعية عن: مفهوم الطبقة الوسطى الحديثة تمييزاً لها من القديمة، وعلاقة شرطية بين ولادة هذه الطبقة ونشوء الدولة المستقلة وبين تحول الشعب، بما يعنيه من "هوية قومية ووطنية وثقافية"، إلى مجتمع، "بما هو تشكيلة اجتماعية بمؤسساتها واقتصادها وإقليمها وسلطتها المركزية" (ص 10).

والحال هذه، فإن الإشكالية التي تصدى لها الكتاب هي: أية طبقة وسطى يمكن أن تتشكل إذا لم تكن شروطها قد اكتملت؟ وإذ خلص إلى أن الطبقة المذكورة على فوضى، بين علاقة سببية بين نتيجة وسبب، هي أنها ولدت من دون اكتمال الشروط الواجبة. وبناء عليه، لا تعود فوضى هذه الطبقة إلى أسباب ذاتية، تهبط بها إلى الانتهازية - الفردية المرصية، وإنما إلى أسباب موضوعية - فوضى تأسيسية، كانت هذه الطبقة نتاجها وضحيتها فصارت على فوضى، وحتى محل إدانة نفسها لنفسها.

حدد الكاتب منهجه البحثي بأنه عودة "إلى التحليل الطبقي كمدخل لفهم المجتمعات وحراكها، انطلاقاً من أن الانقسامات الطبقيّة تشكل مولداً رئيسياً للامساواة في المجتمع، وبالتالي للتغيير الاجتماعي." وبالمعنى المذكور فإن أهمية المفهوم الطبقي هي من موقعه بين "محددات اللامساواة الأخرى ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي والانتماء الإثني أو القومي أو الديني أو الطائفي أو العرقي" (ص 1). وإذا كانت هذه جميعاً تفضي إلى اللامساواة، المادية أو المعنوية، فإن فرادة منهج التحليل الطبقي، قياساً بغيره، هي من معياريته المادية، المقارنة والملموسة (ص 11).

لا يعني ما تقدم أن الكاتب استبعد منهج التحليل السياسي، الذي نجده حاضراً في خلفية منهج التحليل الطبقي، الذي كشف عن أسباب داخلية مولدة للمساواة، إضافة إلى الأسباب الخارجية التي تنصرف وتصرف إليها الأنظار عادة، كتفسير وحيد للمساواة القائمة لدى الشعب الفلسطيني. وقد أعاد الكاتب، فيما قدمه، الاعتبار إلى تعدد أبعاد الشأن الاجتماعي الفلسطيني، وأن فعل الآليات الخارجية يجب ألا يحجب دوراً مقررراً للآليات الداخلية في العملية الاجتماعية.

الترمز الكاتب أسلوباً مركباً جمع البحث المكتبي المستند إلى النصوص المكتوبة والإحصاءات الرسمية، إلى البحث الحي الذي شمل عينة متنوعة ومبررة ومعرفّة بالاسم والموقع تشمل نحو 130 شخصية عامة وملمة بالواقع الاجتماعي محل معاشتها وسؤالها. وفّر ما تقدم ثروة متنوعة وحية من المعلومات ووجهات النظر ومصادر التحليل، وهو ما ملك الكاتب والقارئ فرصة اختبار صدقية مجريات البحث المكتبي وحصيلته، في ضوء معطيات البحث الحي وحصيلته، والعكس بالعكس.

إن أوفى الكاتب الموضوع حقه، ولخص ما انتهى إليه بحصيلة هي فوضى الهوية والمرجعية والثقافة، فإنه قدم نصاً مفتوحاً وتأسيسياً لعناوين تشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية الفلسطينية وتنتظر البحث والمعالجة على ما ألح الكاتب، المسكون بهاجس أن البنية الاجتماعية الفلسطينية ككل، وليس الطبقة الوسطى فقط، تعاني اختلالات أخطر من أن يحتمل البحث فيها ومعالجتها أي تأجيل.

(2) الخارج والسياسي

يكيّفان الداخل والاجتماعي

قام الكاتب بتركيز "المنهجي" و"العام" و"الراهن" و"الاجتماعي" الخاص بالطبقة الوسطى، على خلفية "استثنائي" هو تعرض المجتمع الفلسطيني لاستعمار استيطاني وتشطيه بعد نكبة 1948 إلى "تجمعات تقبع تحت سيطرة كيانات وحقول سياسية متعددة ومتباينة" (ص 2)، كانت منطلق هجرة اقتصادية جديدة إلى مناطق خارجية جديدة بحثاً عن عمل، وهذا ما جعل نسبة مهمة من مختلف الطبقات الفلسطينية "لم تتشكل عبر مواقعها في علاقات إنتاج محلية، وإنما عبر مواقع خارج مجتمع الضفة والقطاع" (ص 5).

شهد المنحى التشكيلي للبناء الطبقي الفلسطيني منعطفاً نوعياً مع قيام السلطة سنة 1994، إذ كان "لتشكيل سلطة مركزية لها بضع سمات دولانية أثر مهم في التشكل الطبقي في الضفة والقطاع، وفي عملية نمو طبقة وسطى حديثة بشرائحها المتعددة" (ص 5). يقرر ما تقدم تاريخاً معيناً وحدثاً سياسياً محدداً هو قيام "السلطة الوطنية"، كما يصف الطبقة الوسطى محل البروز بـ "الحديثة"، تمييزاً لها من الطبقة الوسطى "التقليدية" (ص 9)، أو "القديمة" [...] المتشكلة حول الملكية الصغيرة كأصحاب الدكاكين، والورش الصغيرة، والحرفيين، وصغار الفلاحين" (ص 10).

أنت صفة الحديثة "ارتباطاً بولادة هذه الطبقة مع مؤسسات الدولة القومية الحديثة، وتنامي وتنوع شركات ومشاريع القطاع الخاص ووسائل الإعلام الحديثة والمهن التي تتطلب اختصاصات متقدمة وتعليمياً عالياً" (ص 10). أما فلسطينياً، فإنها "تتشكل من الإنتلجنسيا والتكنوقراط والمتقنين والإداريين وأصحاب الاختصاص والمعلمين والمديرين، و[...] تقيم كشرائح طبقية في القطاعين العام والخاص والمهن الحرة (مهندسون وأطباء ومحامون...). وفي مؤسسات المنظمات الدولية العاملة في الضفة والقطاع، وفي [...] المنظمات غير الحكومية، وفي أطر التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية (نقابات واتحادات)" (ص 8).

(3) طبقة وسطى أم طبقة سلطة؟

يرجع الكاتب تنوع الطبقة الوسطى الحديثة وتوسعها إلى عدة عوامل، منها "تشكيل أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها؛ التوسع في عدد المنظمات غير الحكومية ونشاطاتها؛ تنامي بعض فروع الاقتصاد الفلسطيني الحديثة" (ص 5). ثمة دلالة خاصة في هذا المجال على توقيت ارتفاع نسبة الطبقة الوسطى من القوة العاملة، من 9٪ خلال فترة 1961 - 1967 (ص 55) إلى 10٪ - 12٪ سنة 1993، إلى 20٪ في أواخر سنة 1997 (ص 58)، إلى 22.5٪ سنة 1999، و26٪ سنة 2003، و28٪ في الربع الأول من سنة 2004 (ص 88).

يشير الكاتب، ولغرض المقارنة، إلى أن نسبة الطبقة الوسطى خلال الفترة نفسها تقريباً بلغت 5% في الصين الشعبية، و7% في روسيا، و4% في الهند (ص 34 - 35). يقدم الكتاب (ص 35) بيانات يمكن أن نستنتج منها أن وزن الطبقة الوسطى الفلسطينية يقارب مثيله في كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ. ولا يفوت الكاتب التمييز بين الطرفين محل المقارنة لناحية "طبيعة العمل وعلاقاته وشروطه، ونوع رأس المال الذي تستند إليه الطبقة الوسطى [الفلسطينية] والقائم على التعليم، أو ما يختصر بلغة بعض علماء الاجتماع برأس المال الثقافي" (ص 35).

ترتبط الفقرات السابقة بين النمو الخرافي في حجم الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة وبين توقيت سياسي هو نشوء السلطة الوطنية وبين أصحاب "رأس المال الثقافي" الذين توزعوا على نحو غير متوازن البتة، إذ تشير المعلومات عن العائدين إلى أن نسبة ذوي التعليم العالي منهم كانت أعلى من مثيلتها بين المقيمين، وأن "نحو 14% [من العائدين] ممن هم فوق سن العاشرة كانوا في سنة 1997 حاصلين على شهادات جامعية في مقابل 4.5% بين المقيمين" (ص 56).

والحال هذه، لا يعود غريباً أن يشكل العائدون مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى الضفة والقطاع، بعد أو سولو، نسبة عالية من الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة، الناشئة مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وما رافقه من ولادة مجالات استيعاب موازية سبق تعدادها. يستحق تدقيقاً أن تكون فجوة التأهيل العلمي بين المقيمين والعائدين بنسبة واحد إلى ثلاثة (4.5% - 14%)، مثلاً.

(4) هل يعكس كمّ الطبقة الوسطى نوعاً؟

يبلغ وزن الطبقة الوسطى الفلسطينية 5.5 أضعاف، و4 أضعاف، و7 أضعاف وزن مثيلاتها في الصين وروسيا والهند على التوالي. إذ يتساوى مع ما هو عليه في كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ (كما نستخرج من بيانات ص 34 - 35)، فإن مستوى التعليم العالي كان بين العائدين سنة 1997 أعلى مما هو عليه في إسرائيل، حيث بلغ 14.8%، بحسب كتاب الإحصاءات الإسرائيلية لعام 1998 (ص 10/22).

نظراً إلى أن النسبة الإسرائيلية تعود إلى عمر 15 عاماً أو أكثر، في حين تعود النسبة الفلسطينية إلى السكان من عمر 10 أعوام أو أكثر، فإن ذلك يقتضي توحيد أساس القياس، برفع النسبة الفلسطينية 10%، أو خفض النسبة الإسرائيلية 10%، قيمة ما تشكل فئة العمر 10 - 14 عاماً من سكان إسرائيل. يعني ما تقدم، بعد توحيد أساس القياس، أن نسبة حملة التأهيل العالي الفلسطينية هي 14% في مقابل 13.3%، (14.8 × 90%)، في إسرائيل.

والحال هذه، فإننا أمام مفاجآت مثل: إن المستوى العلمي للعائدين أعلى مما هو عليه في إسرائيل، وإنه 3 أضعاف ما هو عليه بين المقيمين، وإن وزن الطبقة الوسطى الفلسطينية يتساوى مع ما هو عليه في دول النمر الآسيوية، ويبلغ عدة أضعاف ما هو عليه في الصين وروسيا والهند! هنا، ثمة حاجة إلى استدراك هو أن الكاتب وإن أورد بيانات سابقة لكنه أحالها على مراجعها الرسمية الفلسطينية، وكانت لاحقاً محل تقصي، ومطابقة بين المسمى والوزن الكمي، بين المضمون والوزن النوعي.

تدفع المقارنات إلى الحذر وتقصي دقة مضامين المفاهيم المستخدمة والأرقام المعطاة والمعايير المستخدمة بشأن الطبقة الوسطى وتقرير مستوى التعليم ورأس المال الثقافي. ومثلاً، فإن شهادة جامعية صادرة عن مؤسسة علمية عالية المستوى، ليست نفسها الصادرة عن مؤسسة متدنية المستوى، أو مزورة أصلاً. كما أن شهادة في الإنسانيات هي غيرها في العلوم التطبيقية. وتختلف الأخيرة عما إذا كانت في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناعمة، أو تعود إلى تطور التكنولوجيا القديمة والثقيلة.

(5) الطبقة الوسطى:

تناقض الحجم والدور

يشير الكتاب إلى "أن الطبقة الوسطى [...] اتسعت بعد قيام السلطة [...] لكن هذا التوسع لم يترتب عليه توسع في الدور السياسي لهذه الشرائح الطبقيّة، وإنما صاحبه انكماش" (ص 9). أتت نتائج الانتخابات لاحقاً لتؤكد ما سجله الكتاب سابقاً عن انكماش الدور السياسي للطبقة الوسطى وعدم توازن ما تمثله كوزن مهني/وظيفي كمي مع وزنها السياسي الذي يصح معياراً لقياس وزن هذه الطبقة كقوى رائدة ومؤثرة اجتماعياً.

هنا يقع جوهر اللاتوازن والمجسّد في أن الوزن الوظيفي/الكمي يذهب صعوداً، في حين ينحدر الوزن الاجتماعي السياسي/النوعي هبوطاً. لا يجازف من يستنتج والحال هذه أن الطبقة الوسطى الحديثة قليلة الانسجام الداخلي ومتخلفة عن دور سياسي أدته الطبقة الوسطى القديمة، مع أن منطق الأمور يقتضي العكس، وهذا ما يسمح بتسجيل مفارقة الطبقة الوسطى الحديثة – المتخلفة في آن واحد، وإلقاء شك على مضامين ودقة الأوصاف المطلقة، مثل: حديثة؛ متخلفة؛ طبقة؛ وسطى!

قادت الظواهر المتناقضة داخل الجسم الاجتماعي الواحد الكاتب إلى اقتراح منهج مناسب هو "النظر إلى الطبقة الوسطى من زاويتين: زاوية ما تقوم به على الصعيد المهني أو الوظيفي، وزاوية آليات إنتاجها كطبقة" (ص 9). لعل اقتراح الكاتب زاويتي نظر للطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة كان ثاقباً ومناسباً؛ وقد يكون محل استغراب لدى بعض من يستهجن القول بعمليتين اجتماعيتين منفصلتين وباختلاف ممكن بين "آليات إنتاج الطبقة الوسطى" وبين "ما تقوم به على الصعيد المهني"!

في أوضاع اجتماعية طبيعية تتداخل آليات إنتاج الطبقة وما تقوم به مهنياً من ضمن عملية جدلية متصاعدة. لكن ما نحن بصدده هو أوضاع سياسية استثنائية، تتمثل في إقامة السلطة وما اقتضاه ذلك من بناء جهاز حكم، وطلب على الموظفين الذين كانوا بحاجة إلى الوظيفة المعروضة. وسواء أكان الموظف يستحق مهنياً الوظيفة التي فرز لها وصنّف تحتها أم لا، فالقاعدة هي أن القرار/الاعتبار السياسي أو التنظيمي، وليس المعيار المهني، هو الذي حدد الموقع الوظيفي، وبالتالي الطبقي.

(6) ضخم هرم الطبقة الوسطى فترّبّع

تربّع هرم الطبقة الوسطى الحكومية لأن "أكثر من نصف العاملين في القطاع الحكومي الوطني عملوا في المراتب العليا من السلم المهني"، أي 4 أضعاف نسبة العاملين في المراتب العليا من السلم المهني في القطاع الخاص (ص 78). يدفع ما تقدم في اتجاه تأكيد فوضى معايير الكلام ومضامين المسائل وتناقض التصنيف الوظيفي مع المضمون المهني والمظهر مع الجوهر، والتباس تكوين الطبقة الوسطى، أو حتى الشريحة المهنية نفسها داخل المؤسسة الواحدة.

لم تقدم السلطة لموظفيها فرصة العمل والأمان الوظيفي وثبات الدخل فحسب، بل إن "وظيفة السلطة" شكلت لأغلبية العائدين، من أعضاء التنظيمات على الأقل، فرصة الترقى الوظيفي والمعيشي والطبقي أيضاً. ولا ريب أن التفاوتات الكبيرة بين الشرائح العليا لموظفي السلطة وبين الشرائح الأخرى، لكن ما لا ريب فيه أيضاً، على ما يؤكد الكتاب، هو أن وضع الأخيرة تحسن كثيراً قياساً بحالها قبل وظيفة السلطة، أو مقارنة بالعاملين في مجالات مدنية أخرى لا علاقة لها بالسلطة.

لم توجد الطبقة الوسطى في/من فراغ، وإنما كانت جزءاً من هرم طبقي تشكّل على النحو نفسه، إذ ثمة طبقة عليا احتلت موقعها في قمة الهرم السياسي والاجتماعي لاعتبارات سياسية وتنظيمية أيضاً. وبالمعنى المشار إليه، لسنا أمام طبقة وسطى حديثة فقط، بل أيضاً مع "طبقة عليا حديثة". وإذ يؤرخ لولادة ثم نمو كل هذا مع إقامة السلطة الوطنية سنة 1994، فإن المنطق يدفع إلى السؤال عما إذا كان قرار سياسي كفيلاً بتشكيل هرم طبقي له "قمة" و"وسط" و"قاعدة"!

نجد جواباً عن السؤال في أنه وحتى سنة 1993 لم تعرف الضفة وغزة إلا طبقة وسطى تشكل 10% - 12% من قوة العمل، ارتفعت إلى 20% سنة 1997، و28% سنة 2004. أمّا وأن زيادة هائلة حدثت خلال فترة وجيزة، فإن الأكثر أهمية من حجم الزيادة هو مصدر وسبب الزيادة، اللذان يعودان إلى نقل هرم سياسي تنظيمي - تشكيل اجتماعي تبلور في الخارج إلى الداخل، فكان سبب تضخم حجم "الطبقة الوسطى" وكذلك "الطبقة العليا" خلال فترة وجيزة.

(7) طبقة وسطى

قديمة - حديثة - قديمة

لم ينتقل هؤلاء كأفراد أو مجرد كمّ، وإنما كبنية تراتبية محكومة بقيم كرسستها تجربة ربع قرن (1967 - 1993) في المهجر، كانت كافية لتوليد سلطة مركزية لها مظاهر دولية، بدءاً من الألقاب والطقوس إلى المقدرات المعنوية والمادية، والقدرة على الثواب والعقاب، وتوجيه الأمور والتحكم نسبياً في مختلف أوجه الحياة الفلسطينية. وإذ

تمحورت الأخيرة حول الصراع مع إسرائيل، فإن ذلك أعطى المركز السياسي الفلسطيني، بغض النظر عن مكان وجوده، صفة وموقع السلطة السياسية المركزية والسلطة الاجتماعية الشاملة في آن واحد.

لم يغير تبدل المسميات والتطور السياسي النوعي مع قيام السلطة سنة 1994 حتى انتخابات سنة 2006، جوهر بناء وشخص الهرم السياسي والاجتماعي الفلسطيني الذي كان سائداً قبل سنة 1994، إذ بقيت الأسماء نفسها تتردد على المدى، من بيروت إلى تونس إلى رام الله وغزة، سياسياً أو اجتماعياً أو أمنياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو دبلوماسياً. يستدعي ما تقدم إعادة النظر في إلحاق صفة الحديثة بالطبقة الوسطى الوافدة، والتي هي قديمة، بعمر ربع قرن، وبالتالي مكرسة ومنضبطة تراتبياً في بناء شامل له تقاليده ومعايير ووسائله في التحفيز والكبح.

يقدم الكاتب فيضاً من الأرقام والوقائع والشهادات التي تؤكد أن العائدين بموجب أو سولو عامة، والطبقة الوسطى منهم خاصة، حافظوا نسبياً على وحدتهم الداخلية ككتلة شبه صماء متمحورة حول ذاتها، نتيجة ديناميات وعلاقات متأصلة في داخلها وتعود إلى التجربة المهجرية، أو جرأ حساسيات أو اعتبارات موضوعية لدى المقيمين، بسبب تواضع شراكتهم في السلطة والثروة، مع أنهم دفعوا ويدفعون التكلفة الأكبر للاحتلال وإعادة الاحتلال، على ما يعتقدون على الأقل.

نجد الدليل على ذلك في المعطيات الرقمية عن تفاوت الوظائف والدخل وتحمل عبء الانتفاضة، وفي شهادات الإبانة "للعائدين المفسدين الذين أخذوا كل الوظائف المهمة، وأخذوا الامتيازات الكثيرة" (ص 102)، والذين "لا يحملون ثقافة منسجمة مع الثقافة السائدة في المجتمع [...] ثقافة السهر والمشروب والاستهلاك [...] استحوذ هؤلاء على أغلبية الكعكة، بينما المقيمون صامدون صامتون" (ص 112)، أو "كان للعائدين النصيب الأكبر من الوظائف المهمة" (ص 192).

(8) طبقة وسطى تعيد إنتاج عزلتها

لعل السبب الأكثر موضوعية على صعيد حفظ الانعزال هو أن "كثافة حضور الطبقة الوسطى في وسط الضفة الغربية (رام الله والبيرة) تعود إلى [...] تمرکز مؤسسات السلطة الفلسطينية ومقار مراكز المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة في وسط الضفة" (ص 286). يشير الكاتب هنا إلى أنه في حين ترتفع نسبة الطبقة الوسطى إلى 46% من قوة العمل في رام الله، تهبط إلى 30% في نابلس، و28% في طولكرم، وتنحدر إلى 22% في مدينة غزة، و17% في الخليل (ص 81 - 82).

ينفع تفاوت نسبة الطبقة الوسطى بين قوة العمل في مختلف المناطق أساساً لقياس تفاوت النمو والتركيب السكاني والطبقي تبعاً لاختلاف المناطق، وذلك نظراً إلى أن العاملين، مخيرين أحياناً ومضطرين أحياناً أخرى، بحثوا لأنفسهم عن سكن قريب من مقار عملهم. تكمن أهمية ما تقدم في أنه أفضى إلى رفع الثقل السكاني في رام الله - البيرة، وفي نوعية ذلك الثقل كونه يتكون أساساً من الطبقة الوسطى محل الحديث، التي وجدت نفسها أمام أسباب موضوعية إضافية للانعزال والتوزع على مختلف المناطق وفقاً لتناسب غير ذلك الذي حكم التوزع الطبيعي والعام للسكان.

وإذا جاز الحديث عن قاعدة في هذا الخضم من اللاتوازن، فهي أن النسبة الأعلى من الطبقة الوسطى الحديثة أقامت وسط النسبة الأقل من السكان، وهذا ما يسمح باستنتاج أن دائرة تأثير الطبقة الوسطى لم تتقرر ربطاً بحجمها المتضخم، وإنما في ضوء مساحة اجتماعية - سكانية مقلصة تتفاعل معها. لا يعني ما تقدم أن الطبقة الوسطى في المناطق الأخرى كانت على اندماج طبيعي ولس مع محيطها، وذلك لاختلاف مستوى واستقرار الدخل والحصة من تكلفة العدوان الإسرائيلي.

لا يقع الاختلاف في نطاق التفاوت المعروف والطبيعي، الذي يكون عادة في ظل تراجع أو تقدم عام يصيب طبقة أو فئة أكثر من أخرى. ما نحن بصده اختلاف نوعي، حيث شبه انهيار في ناحية واستقرار ينحو إلى التحسن في ناحية أخرى، على ما تفيد المعطيات، إذ يشير الكاتب إلى: "تراجع معدل دخل الفرد في الأراضي الفلسطينية بنحو 50% [...] وارتفعت معدلات الفقر من نحو خمس السكان عشية الانتفاضة الثانية إلى ثلثي السكان في الربع الأول من سنة 2004" (ص 87).

(9) طبقة وسطى تتحسن وطبقات تتراجع

كان الوجه النقيض لما تقدم هو أن "الفئات الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى بقيت الأقل تأثراً بالإجراءات الإسرائيلية ضد الانتفاضة، سواء العاملة في القطاع العام، أو العاملة في قطاع المنظمات غير الحكومية، أو العاملة في المنظمات والهيئات الدولية، إذ لم يتأثر الموظفون العاملون في هذه القطاعات تأثراً سلبياً" (ص 87). والدليل ارتفاع نسبة الأسر التي تمتلك كومبيوتراً في الضفة وغزة، من 10.8% سنة 2000 إلى 26.4% سنة 2004 (ص 88).

وكما يقول الكاتب، عن حق، فإن "المؤشر الأكثر دلالة هو ازدياد الحجم النسبي للطبقة الوسطى [...] فقد ارتفع هذا الحجم النسبي من 20% في سنة 1997 إلى 22.5% في سنة 1999، وإلى 26% في سنة 2003، وإلى 28% في الربع الأول من سنة 2004" (ص 88). هنا، يؤكد الكاتب "أن تأثر الطبقة الوسطى بالانتفاضة من حيث حجم الدخل كان محدوداً قياساً بالفئات العمالية والبورجوازية الصغيرة التقليدية، وربما أقل حتى من فئات من الطبقة الرأسمالية المنتجة" (ص 89). وإذ يخلص الكاتب إلى أنه "حافظ معظم فئاتها على مستوى مقبول من الدخل والاستقرار أو الأمان الوظيفي"، يسجل في المقابل أن "الوقع الأكبر على [الطبقة الوسطى] من الانتفاضة تمثل في التهميش السياسي، وفي التهميش الاجتماعي إلى درجة ما. ففئات واسعة من هذه الطبقة وجدت نفسها في موقع المراقب، سواء من حيث المشاركة في نشاطات الانتفاضة [...]، أو من حيث تحديد استراتيجيات الانتفاضة التي استفردت بها قيادات التنظيمات السياسية الأكبر" (ص 89).

يوفر ما تقدم تفسيراً لمفارقة "أن الطبقة الوسطى الحديثة [...] اتسعت بعد قيام السلطة الوطنية [...] لكن هذا التوسع لم يترتب عليه توسع في الدور السياسي لهذه الشرائح الطبقيّة، وإنما صاحبه انكماش في الدور السياسي" (ص 9)، والتي كانت الوجه الآخر لمفارقة عدم التناسب بين دخل عال وتصنيف وظيفي غير معياري وغير عادل، تقررهما السياسة ومصالحها واعتباراتها، وبين كفاءة مهنية ودور سياسي ومكانة اجتماعية، تصنعها آليات اجتماعية موضوعية صارمة وعادلة.

والحال هذه، من الطبيعي أن يقلص المجتمع الدور السياسي للطبقة الوسطى، المتمحورة حول ذاتها اجتماعياً والمنعزلة جغرافياً، تأخذ موقع المراقب من انتفاضة مشتتة ولا تكتوي بنار نتائجها كعدها من طبقات. أكثر من ذلك، فإنها كانت في استقرار دخل وأمان وظيفي، تحسّن أوضاعها الاقتصادية، في حين كان المعدل العام للدخل يتراجع ومستوى الفقر في المجتمع يرتفع.

(10) المال السياسي

يميز الطبقة الوسطى ويظلمها

يفسر ما تقدم انقسام الوزن المالي - الوظيفي عن الوزن الاجتماعي - السياسي للطبقة الوسطى الحديثة، لكنه يبقى مبتسراً لأنه يقتصر على تناول النتيجة: ديمومة الدخل وتوزيعه، وهو ما يوحي بأنانية/مسؤولية فادحة لتلك الطبقة ويضعها على تقابل مع سواها من طبقات، ويتجاهل السبب، العائد إلى الاختلاف التأسيسي بين مصدر دخل الطبقة الوسطى، التي لا علاقة لها بتقرير استمراريته وعدم تأثره بالانتفاضة، لأنه يأتي من مصادر خارجية دولية، وبين مصدر دخل الطبقات الأخرى وحده تأثره بالانتفاضة وإسرائيل.

تؤكد الوقائع المذكورة علاقة شرطية أقامها الكاتب بين "التغيير الاجتماعي" و"اللامساواة"، التي تحققت في الحالة في قيد البحث من ضمن معكوس الشكل الطبيعي للانقسام الطبقي عادة، حيث الطبقة العليا في مقابل الطبقتين الوسطى والعاملة. وفق المعطيات المقدمة قامت اللامساواة على تقابل بين الطبقة الوسطى الحديثة وبين عدها من "الفئات العمالية والبورجوازية الصغيرة التقليدية و[...] الطبقة الرأسمالية المنتجة" (ص 89).

يتم التقابل عادة على قاعدة وحدة المجتمع ووحدة الثروة الوطنية، حيث يترجم تبديل حصة طرف بشكل معكوس في حصة الطرف المقابل في المعادلة الاجتماعية. عبثاً نفهم الوضع القائم فلسطينياً من خلال المعادلة المشار إليها القائمة على توزيع الثروة - الدخل أو عبء الحرب، ما لم نغم ذلك على الاختلاف الجوهرى بين مصدرين للثروة - الدخل هما: (أ) مال اقتصادي داخلي، أي جراء نشاط اقتصادي في الضفة وغزة، ويعود إلى امتلاك وسائل الإنتاج أو قوة العمل المأجور، بما في ذلك العمل في إسرائيل؛ (ب) مال سياسي رسمي خارجي يأتي تحت عناوين

متعددة، ويذهب أساساً إلى الطبقة الوسطى الحديثة، من مستخدمي السلطة والمنظمات الدولية وغير الحكومية وما في حكمهم.

والحال هذه، فإن التقابل الطبقي وسوء توزيع الثروة واللامساواة في تحمل عبء الانتفاضة يعودان إلى اختلاف الأثر السلبي للانتفاضة في مصدر الثروة. ففي حين توقف العمل العربي في إسرائيل تقريباً، وتراجع كثيراً النشاط الاقتصادي الداخلي، وبالتالي الدخل/الإنفاق/دورة الإنتاج، استمر المال السياسي الخارجي على تدفقه. يمكن لعقل بارد وعميق أن يدرك، ربطاً بما تقدم، عدم وجود علاقة سببية بين تدهور في ناحية وبين تحسن في ناحية أخرى. لكن ما حدث ويحدث موضوعياً، هو توليد قدر هائل من التفاوتات - المراتب الاجتماعية والعلاقة السببية، الحقيقية حيناً والوهمية حيناً آخر.

(11) نظرة الطبقة الوسطى إلى نفسها

عرضنا أمثلة لتفاوتات صارت مرارات اجتماعية نجد تعبيراً عنها في الموقف السلبي من المجتمع تجاه الطبقة الوسطى. ينسجم ما تقدم مع نظرة الطبقة الوسطى إلى نفسها، على ما ورد في شهادات تضمنها الكتاب وتعكس فداحة الفجوة بين المأمول من الطبقة الوسطى وبين واقعها. ثمة من رأى "الطبقة الوسطى كطبقة تقوم بدور (المتقن العضوي) [...] للبورجوازية" (ص 14)، و"عامل استقرار في المجتمع لأنها يمكن أن تقوم بدور الوسيط بين المصالح المتعاكسة لرأس المال والعمل" (ص 15). وفي حين هناك من "يمنح الطبقة الوسطى دوراً محافظاً" (ص 15)، يوجد من "رأى فيها قوة دافعة إلى التغيير نحو نظم أكثر ديمقراطية وعدالة اجتماعية" (ص 16). وإذ تربط الطبقة الوسطى و"حياسة المعرفة (رأس المال الثقافي)" وأن "المعرفة حلت محل الملكية الخاصة كناظم رئيسي لبنية المجتمع" (ص 22)، ثمة من رآها استعراضية لـ "أنها [...] الطبقة الأكثر احتفالاً بذاتها [...] الثرثرة [...] الأكثر استخداماً للغة المخاطبة" (ص 24). والحصيلة "أن تراجعاً أصاب (قيم التحديث والتقدم)" (ص 48)، على الرغم من النمو الانفجاري في حجم الطبقة الوسطى، حائزة المعرفة (رأس المال الثقافي).

يضمّر رأس المال الثقافي خواء أظهره بحث على شريحة من الطبقة الوسطى، إذ تبين أن "أكثر من 37% [منها] لم يقرأ منذ تخرجه كتاباً أو قرأ كتاباً واحداً فقط" (ص 70). وأن رأس المال الثقافي يعني "ثقافة السهر والمشروب والاستهلاك" (ص 112)، وأن توسع الطبقة الوسطى الفلسطينية تراقق و"تدمير النظام القيمي في المجتمع" (ص 133). و"الإشهاد نحو تحسين الدخل، وفقدان الرسالة الاجتماعية" (ص 143)، و"الخواء الثقافي والنفاق الاجتماعي" (ص 146). هذا فضلاً عن أن هذه الطبقة "تبيع نفسها) للسلطة والممولين" (ص 150)، وأن "فئات من الطبقة الوسطى تحولت إلى أدوات لنشر اللاعقلانية" (ص 180)، و"تنتج ثقافة (شعبوية)" (ص 227).

(12) سلم قيم مترامي الدرجات

تشكل المقتطفات السابقة من الشهادات - الأحكام عريضة اتهام قاسية من الطبقة الوسطى لنفسها، لكن ذلك يجب أن يفهم من ضمن استدراقات هي: (أ) أنها آراء نسبية تعكس الواقع جزئياً ولا يجوز تعميمها؛ (ب) هي أيضاً لمصلحة الطبقة الوسطى التي تملك قدرة وعي ذاتها ونقدها؛ (ج) تعكس واقعاً من ضمن سلم قيم معين يفضي تبديله إلى أحكام معاكسة. يدفع ما تقدم في اتجاه التشديد على محاذرة التعميم وتجاهل أن الطبقة هي شرائح مختلفة المضمون والنشأة والدور، يصح عليها الحكم ونقيضه تبعاً للشريحة، بل الحالة في قيد البحث.

نجد دليلاً على ما تقدم في أن شريحة أصحاب رأس المال الثقافي، "الاستعراضية"، "الثرثرة"، التي تباع نفسها للسلطة والممولين، و"تنشر اللاعقلانية"، وهو ما "أفضى إلى تراجع قيم التحديث والتقدم" جراء "الخواء الثقافي والنفاق الاجتماعي"، هي الشريحة نفسها التي تتسع لرأس مال ثقافي عال جعل بير زيت ثالث أهم جامعة عربية بعد الجامعتين الأميركيةيتين في بيروت والقاهرة، مثلاً. تتسع، مثلاً وأيضاً، لجميل هلال، منجز هذا الكتاب، ومساعديه وبيئته الحاضنة، التي أبدعت نصاً تأسيسياً هو، ربما، النص الأهم عن الداخل الاجتماعي الفلسطيني منذ ربع قرن أو يزيد.

يظهر ما تقدم أنه حتى الشريحة الطبقيّة الواحدة تحمل الشيء ونقيضه، وتحتمل الحكم وضده. نشير هنا إلى أن أحكاماً متناقضة لا تعكس بالضرورة ظواهر متناقضة، وإنما ظاهرة واحدة ترى من ضمن سُلَمِي قيم متناقضين، فكان تباعد الأحكام وتناقض الصورة. ولو أخذنا، مثلاً، حديث الإدانة عن "ثقافة السهر والمشروب والاستهلاك" و"تدمير النظام القيمي في المجتمع"، فإنه قد يفسر ربطاً بتحريم السينما في الخليل والاحتفال بإغلاق آخر دار

سينما في غزة، أو على خلفية أن معيار الانفتاح هو لبس الذكور للشورت على شاطئ غزة (ص 256)، أو أن مقياس الكفر والإيمان هو الموقف من فيلم "المصير" عن الفيلسوف الإسلامي ابن رشد (ص 48، 64)، مثلاً وأيضاً. ربطاً بالمضمون القيمي الفضفاض لما تقدم، سنأخذ مثلاً أكثر صلابة، إذ تقول شهادة على تأثيرات الانتفاضة: "كانت سيئة جداً [...] دمرت فرص الأيدي العاملة التي تعمل في إسرائيل [...] نحن نعيش في سجن كبير لا أكثر من ذلك" (ص 183). تعكس الشهادة حكماً سلبياً ربطاً بمعيار ملموس هو فرص العمل، والذي ينقلب إلى نقيضه إذا ما انطلقنا من زاوية مختلفة وسلم قيم/معيار مختلف وصحيح بدوره هو ضرورة فك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي ومقتضيات ذلك.

كانت النقطة السابقة لكشف المنحى التعميمي للشهادات - الأحكام التي قد تعود إلى تناقض المصالح، أو انفصام سلم القيم على المدى بين تحليل للعمل في (مع) إسرائيل وبين تحريم لبس الشورت أو افتتاح ومشاهدة السينما، حتى لو كان الفيلم عن ابن رشد فكم بالحري سواه. لا يعوز الدليل من يرى انفصاماً داخل الذات الواحدة، إذ إنها هي نفسها التي حلت هذا وحرمت ذلك. يخطئ كثيراً من يعيد ما تقدم إلى انتهازية سياسية ولا يتقصى الشروط الموضوعية التي أنتجت الموصوف آنفاً.

(13) المعارضة تنتج

طبقتها الوسطى وتجهزها

على صحة ما تقدم، لكنه لا يلغي أن الصورة العامة للطبقة الوسطى كانت سلبية على ما بينته المعطيات لناعية الأنانية وهشاشة الدور السياسي والثقافي والخواء الاجتماعي، وأن "الفئات الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى بقيت الأقل تأثراً بالإجراءات الإسرائيلية ضد الانتفاضة، سواء العاملة في القطاع العام [الدولية]، أو العاملة في قطاع المنظمات غير الحكومية، أو العاملة في المنظمات والهيئات الدولية [الدولية]" (ص 87)، يصير السؤال والحال هذه: ماذا عن بقية مكونات الطبقة الوسطى الحديثة، أي التي تندرج في "أطر التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية (نقابات واتحادات)" (ص 8)، وذلك لناعية: (1) هل تدهورت الأوضاع المالية لهؤلاء لأنهم خارج وظائف السلطة والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية؟ (2) إذا كانت كل من السلطة و"العولمة" احتوت طبقتها الوسطى، فماذا عن المعارضة وسبب أن طبقة وسطى تذهب مذهبها لم تخرق حال "الخواء الثقافي والنفاق الاجتماعي"؟

نجد جواب السؤال الأول في أن المجتمع الفلسطيني ينطوي على مجمع سياسي - حزبي، شبه مغلق وتراتب، يشمل جميع القوى وله مصادر واحتياطي ونظام مالي خاص، يؤمن رواتب أعضائه وامتيازات قياداته وتكاليف مؤسساته، كانت انتفاضة أو لم تكن، أنت أموال للسلطة أم لم تأت. أفضى ما تقدم إلى تحييد المجمع المذكور مالياً عن أي اضطراب سياسي أو اقتصادي، في مقابل مجتمع طبيعي يتلقى وزر كل اضطراب، وينزل نحو العجز عن تلبية الحد الأدنى من متطلباته، وهو ما باعد بين الإيقاع الاجتماعي الحزبي والإيقاع الاجتماعي العام.

يقع جواب السؤال الثاني في أن المعارضات، بقديمها اليساري وجديدها الديني، انصرفت منذ تجربة لبنان إلى محاكاة "فتح" عبر تشكيل مجتمعهما الحزبي وطبقتها الوسطى ومؤسساتها الموازية لتلك العائدة إلى "فتح" أولاً ثم السلطة لاحقاً، ومن ضمن العلاقة الاستخدامية نفسها التي أقامت السلطة بين المال والسياسة وبين الثقافة والإبداع. لقد حوّلت وتحولت الطبقة الوسطى المستوعبة وظيفياً أو حزبياً من المعارضات، إلى بيروقراطية مهمتها تكرار وترويج أطروحات أيديولوجية ومواقف سياسية مسبقة الصنع، وبذلك فقدت دورها المرجو في النقد الحر والتطوير الخلاق وإنتاج الأفكار المستقلة.

ثمة من قد يرى أن بيروقراطية المعارضة كانت أصعب حالاً على هذا الصعيد من بيروقراطية السلطة، حيث هامش المرونة أعلى لأن وعي السلطة وخبرتها التاريخية من ناحية، وتعدد مراكز القوى وتناقضها من ناحية أخرى، أتاحت مساحة أكبر من "الخروج عن النص". نقول ما تقدم ربطاً بمعيار التماثل والامتثال الداخليين، الغائب عن "فتح" حتى في ظل ذروة سطوة الرئيس الراحل ياسر عرفات، والحاضر بشكل فائض حتى عند المعارضات الديمقراطية، جراء وسائل استبداد معروفة.

(14) الطبقة الوسطى رهن رب عمل**هو رهن المال الخارجي**

أظهر المقطع السابق أن تعدد مسميات استيعاب الطبقة الوسطى وإنتاجها، يضمّر فوارق جزئية وشكلية لا تمنع تشابه السلطة والمعارضة على صعيد كيفية توظيف المال سياسياً وثقافياً واجتماعياً ونتيجة ذلك لناحية: جذب الولاء وضبطه؛ إنتاج "الخواء الثقافي" عبر تكرار المكرر؛ استشراف "النفق الاجتماعي"، كنتاج طبيعي لارتهان الوظيفة لمصالح الحزبية الضيقة وليس لمعايير مهنية وأخلاقيات عمل ومصالحة عليا.

لم تكن البنية المؤسساتية للمعارضة على قدرة منوه بها، وتتسع على نحو تضخمي ومكلف كما هي عليه، شأنها في ذلك شأن البنية المؤسساتية للسلطة، لولا توفر المال السياسي ووفرتة، لكن "المعارض"، إذا جاز التعبير. عنى ما تقدم أن البنية المؤسساتية للمعارضة، كما السلطة، تقوم على المال السياسي "المعارض" في مقابل المال السياسي "الموالي - الرسمي"، وهو ما يصح على المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية، إذ يتم إدغام المال في السياسة على نحو ناعم ومراوغ.

يشترك المال السياسي الداخلي، المعارض والموالي - الرسمي، في: (أ) مصدر المال: الخارج الذي توزع على قناتين؛ خارج موال - رسمي وخارج معارض. (ب) الحجم المرتفع لمساهمة المال الخارجي في الدخل/الإنفاق جعله رافعة البنية المؤسساتية للمعارضة والسلطة. (ج) المال الخارجي هو مال سياسي وإن توزع على خارج سياسي موال - رسمي، وخارج سياسي معارض. (د) لكل مال حيثيته المساجلة لحيثية الآخر، حيث تقابل الشرعي الرسمي مع الشرعي الكفاحي أو الديني. (هـ) التفاهات/التحالفات السياسية هي حيثية تدفق المال الخارجي وقبول الداخل الفلسطيني به.

لا ريب أن المشترك الأخير بين المال الموالي والمال المعارض هو الأهم، وهو ما يطرح سؤالاً عن: (1) توفر الاشتراطات الواجبة لمنع التحالفات من تخطي الخط الحرام الذي يفصلها عن التبعية، والتي لا تحددها الرغبات وإنما ميزان القوى وحاجة كل طرف إلى الآخر. (2) مدى سريان مفعول قاعدة أن من يملك المال يملك السلطة والسياسة، وأن المال السياسي يضمّر ضغطاً ومفسدة، وأن استخدامه حتى داخل الطرف الداخلي الواحد لا يتم وفق معايير نزيهة، فكم بالحري مع الطرف الخارجي.

تؤكد التفصيلات المعلنة أن البنية المؤسساتية للمعارضة والسلطة، بل كامل البنية المؤسساتية الفلسطينية، صارت رهن فوضى المال السياسي - الضغط الخارجي المعارض والموالي، وأن الداخل الفلسطيني ينزلق موضوعياً وعلى نحو متماد إلى موقع المتلقي السلبي - الصدى لفوضى الأطروحات والتجاوزات السياسية الخارجية ورؤاها ومصالحها. نجد دليلاً على ما تقدم في أن الحجم الهائل من الفوضى الداخلية الفلسطينية لا يتناسب البتة مع أسباب داخلية، موضوعية أو ذاتية، تفسره. ولا شك في أن إسرائيل موجودة في ظاهر الحدث الداخلي الفلسطيني وثناياها، لكن ذلك لا يفسر كل الفجوة - الفوضى الموصوفة.

(15) خلاصات وملاحظات ختامية

يبين ما تقدم أن الطبقة الوسطى، بما هي عليه من فوضى الهوية والمرجعية والثقافة وتبعية اقتصادية وارتهان سياسي وثقافي، ليست إلا مصغراً ارتهان وتبعية وفوضى البنية المؤسسة الفلسطينية ككل. وإذ ماعت الحدود بين التأثيرين الداخلي والخارجي من ضمن منحى متماد هو تزايد ثقل دور الخارج في الأداء الاجتماعي الفلسطيني، فإن الطبقة الوسطى تفقد خاصيتها الداخلية كطبقة لمصلحة مكون خارجي لم تعد تُعرف بمعزل عنه، إذ صارت طبقات وسطى: دولية مرة؛ دولية في ثانية؛ معارضة في ثالثة؛ قطاعاً خاصاً في رابعة.

لا يعفي الكلام السابق الطبقة الوسطى الحديثة من مسؤولية في مفاجمة الفوضى، لكن هذه المسؤولية مهما علت لا تلغي أن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى فوضى واقع الحال الفلسطيني ككل، بفعل تعاكس أو عدم اكتمال الديناميات التي تعمل داخله أو يعمل بفعل ضغطها. تعددت هذه لكنها تعود إلى جذر واحد هو الاستعمار الاستيطاني الذي شطى المجتمع الفلسطيني سنة 1948، وما زال يمنع تحوله من شعب بما يعنيه من "هوية قومية ووطنية وثقافية"، إلى مجتمع "بما هو تشكيلة اجتماعية بمؤسساتها واقتصادها وإقليمها وسلطتها المركزية" (ص 10): أي دولة مستقلة ذات سيادة كاملة.

على قاعدة العلاقة الشرطية بين ولادة الطبقة الوسطى الحديثة وبين نشوء الدولة المستقلة، فإن الإشكالية التي تصدى لها البحث كانت: أية طبقة وسطى فلسطينية حديثة يمكن أن تنشأ ومشروع الدولة المستقلة ما زال مستعصياً؟ أمّا وأن شرط النشوء قد تحقق مشوّهاً، أي شبه دولة، شبه مستقلة، فقد برهن البحث على أن كل نتائج ذلك كان مشوّهاً وشبه نفسه: إننا أمام شبه سلطة، شبه مجتمع، شبه اقتصاد، شبه طبقة، شبه وسطى، شبه حديثة، إلخ. أمّا الفوضى فضاربة في كل اتجاه.

أختم باستدراكين واقتراحين وخلاصة. الاستدراك الأول هو لإبراز فكرة مضمرة قالها الكتاب، وهي أن مركزية الآليات الخارجية في فوضى العملية الاجتماعية الفلسطينية يجب ألاّ تنتهز لإعفاء الذات وإغفال مكانة الآليات الداخلية في مفاصلة فعل الآليات الخارجية أو كبه. ببساطة شديدة: عدم إكمال نقص الظروف والموارد بسوء توزيع الموارد وتبديد الطاقات. أمّا الاستدراك الثاني، فلتأكيد أن الكتاب يستحق ثناءً عالياً قيل فيه، وأن ليس فيه من سلبيات تستحق تسجيلاً، ولا يتحمل مسؤولية وقائع أو آراء واردة في هذه القراءة إلاّ إذا نسبت بحسب الأصول إلى الكتاب.

يدعو الاقتراح الأول إلى تلافى انفصام الإيقاع الاجتماعي للمجمّع الحزبي عن الإيقاع الاجتماعي العام، وذلك كي لا يمس العقد الاجتماعي، ناظم وحدة الشعب ومعزّز تلاحم المجمّع السياسي - الحزبي بالمجتمع العادي. أمّا الاقتراح الثاني فيتعلق بالحد من التبعية الموضوعية للخارج، وذلك انطلاقاً من أن التجاذب الداخلي بعد أن صار يقوم على ميزان قوى مادي، أنتج سباقاً داخلياً مكلفاً وحاجة متمادية إلى المال السياسي الخارجي، وبالتالي توليد مزيد من التبعية. أرجو أن يصبح مسموعاً ذلك الهمس عن أن الجوع يصير أقل لو أن إنفاقاً أمنياً لا علاقة له بالصراع مع إسرائيل يصير أقل، مثلاً!

تقوم الخلاصة على حقيقة أن الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة، سواء أكانت على نوعية وحجم مشار إليهما أم أقل، فإنها تبقى مخزن رأس المال المعرفي/العقل الفلسطيني. وإن أظهر النص سوء توظيف هذا العقل في خدمة خطابات مسبقة الصنع، فمعنى ذلك أن الشعب الفلسطيني يبذل الطاقات الإبداعية لعقله الجمعي كقوة مراجعة وتصحيح وإنتاج الأفكار والاستشراف. ربما يفسر ما تقدم حلقة مفرغة يدور بها الشعب الفلسطيني. ولربما، أيضاً، هذا هو أخطر ما قاله كتاب جميل هلال. ■

(*) باحث فلسطيني مقيم ببيروت.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx